

دعوى

(ISR-2021-238) القرار رقم

(Z-2020-26688) الصادر في الدعوى رقم

لجنة الفصل

الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبية

الدخل في مدينة الرياض

المفاتيح:

الربط الزكوي التقديري - المدة النظامية - عدم التزام المكلف بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر الدعوى.

الملخص:

مطالبة المدعي بـإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكوي التقديري للأعوام من 1434هـ إلى 1440هـ - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض أمام لجنة الفصل خلال المدة النظامية من تاريخ الإخبار - ثبت للدائرة أن المدعي لم يتقى بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية. مؤذى ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (42) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (الثانية والعشرين/1، ٤/أ) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2082) وتاريخ 1438/06/01هـ.
- المادة (2)، (1/3)، (42) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (26040) وتاريخ 1441/04/21هـ.

الوقائع:



الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد: إنه في يوم الأربعاء الموافق 21/04/2021م، عقدت الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل وحيث استوفت الدعوى المتطلبات النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة لجان الضريبية برقم أعلاه بتاريخ 28/09/2020م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي/...، هوية وطنية رقم (...), مالك (مؤسسة ... للمواد الغذائية)، سجل تجاري رقم (...), تقدم باعتراضه على الربط الزكوي التقديري للأعوام من 1434هـ إلى 1440هـ، مستنداً إلى أنه تم إضافة مبالغ تقديرية بأثر رجعي لستة أعوام سابقة على سجله التجاري الجديد.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها؛ أجاب بمذكرة تضمنت ما ملخصه أنها: تدفع بعد قبول الدعوى من الناحية الشكلية لفوات المدة النظامية لتقديم الاعتراض أمامها، استناداً إلى أحكام الفقرتين (1) و (4/أ) من المادة (الثانية والعشرين) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2082) وتاريخ 01/06/2018هـ، وإلى الفقرة (1) من المادة (الثالثة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وفي يوم الأربعاء الموافق 21/04/2021م، عقدت الدائرة جلسها عن بعد لنظر الدعوى، وحضرها المدعي/...، هوية وطنية رقم (...), كما حضرها/...، بصفته ممثلاً للمدعي عليها بموجب التفويض رقم (191/10565/1442). وفي الجلسة تم فتح باب المرافعة بسؤال المدعي عن الدعوى فأجاب: أعتراض على الربط الزكوي التقديري للأعوام من 1434هـ إلى 1439هـ نظراً لقيام المدعي عليها بالربط على السجل التجاري رقم (...) الصادر في عام 1440هـ، وفيما يتعلق بالربط الصادر لعام 1440هـ فالخلاف فيه متنهياً بصحة قرار المدعي عليها فيما يتعلق بهذا العام، وأكتفى بصحيفة الدعوى المرفوعة على بوابة الأمانة العامة للجان الضريبية وأنمسك بما ورد فيها من دفع. وبعرض ذلك على ممثل المدعي عليها أجاب: نطلب المدعي عليها عدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية لفوات المدة النظامية لاعتراض أمام المدعي عليها فيما يتعلق بالأعوام من 1439هـ إلى 1440هـ، وفيما يتعلق بالربط الصادر عام 1440هـ نطلب عدم قبول الدعوى لرفعها قبل أوانها، وبسؤال كلا الطرفين عما يودان إضافته أجابا بالاكتفاء بما سبق تقادمه. عليه تم قفل باب المرافعة ورفع القضية للدراسة والمداولة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الزكاة، الصادر بالأمر الملكي رقم (577/28/17) و تاريخ 14/03/1376هـ، وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2082) و تاريخ 01/06/1438هـ، وعلى نظام ضريبة الدخل، الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (1/م) بتاريخ 15/01/1425هـ، وتعديلاته، وعلى لائحته التنفيذية، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (1535) و تاريخ 11/06/1425هـ، وتعديلاتها، وعلى البند (ثالثاً) من الأمر الملكي رقم (26040) و تاريخ 21/04/1441هـ، بشأن قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية. أما من حيث الشكل؛ فإنما كان المدعى بهدف من دعوته إلى إلغاء قرار المدعى عليهما في شأن الربط الزكوي التقيري للأعوام من 1434هـ إلى 1440هـ، وحيث يُعد هذا النزاع من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الدخل.

وفيما يتعلق بالاعتراض على الربط الزكوي التقيري للأعوام من 1434هـ إلى 1439هـ، فإن النظر في مثل هذه الدعوى مشروطٌ بالاعتراض لدى الجهة مصدرة القرار خلال (ستين) يوماً من تاريخ التبلغ به، حيث نصت الفقرة (1) من المادة (الثانية والعشرين) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2082) و تاريخ 01/06/1438هـ، على أنه "يحق للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه خطاب الربط، ويجب أن يكون اعتراضه بموجب مذكرة مكتوبة يقدمها إلى الجهة التي أبلغته بالربط. و عند انتهاء مدة الاعتراض خلال الإجازة الرسمية يكون الاعتراض مقبولاً إذا سلم في أول يوم عمل يلي الإجازة مباشرةً"، كما نصت الفقرة (4) من المادة ذاتها على أنه "لا يعد الاعتراض مقبولاً من الناحية الشكلية في الحالات الآتية:

أ- إذا قدم الاعتراض بعد مضي المدة المقررة، أو كان غير مسببٍ، كما تنص المادة (الثانية) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، على أنه "يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به...", كما تنص من المادة (الثالثة) من القواعد ذاتها على أنه "يصبح قرار الهيئة محسناً وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية:

1- إذا لم يعرض المكلف لدى الهيئة على القرار خلال مدة (ستين) يوماً من تاريخ تبلغه به.

وحيث إن الثابت من ملف الدعوى أن المدعى أبلغ بالقرار محل الدعوى للأعوام من 1434هـ إلى 1439هـ في تاريخ 18/12/2019م، في حين لم يتقدم باعتراضه أمام المدعى عليها إلا في تاريخ 24/08/2020م، أي بعد فوات الأجل النظامي المحدد في الفقرة (1) من المادة (الثانية والعشرين) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، وفي المادة (الثانية) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، الأمر الذي يتعين معه عدم سماع الدعوى؛ لتقديم الاعتراض أمام المدعى عليها بعد فوات المدة النظامية.

أما فيما يتعلق بالاعتراض على الربط الزكوي التقيري للعام 1440هـ، فحيث إن الثابت أن المدعى أقر في جلسة نظر النزاع المنعقدة في يوم الأربعاء الموافق 21/04/2021م، بصحبة إجراء المدعى عليها فيما يتعلق بالربط الزكوي التقيري للعام 1440هـ، وحيث إن المادة (الثانية والأربعين) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، تنص على أن "تكتسب قرارات لجنة الفصل الصفة النهائية في الحالات الآتية:

3- اتفاق أطراف الدعوى أمام الدائرة بالصلح؛ الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى اعتبار الخلاف المتعلق بالربط الزكوي لعام 1440هـ متتهياً لانقضاء الخصومة فيه بين الطرفين.

القرار

ولهذه الأسباب وبعد المناقشة والمداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

أولاً: عدم سماع الدعوى المقدمة من المدعى/...، هوية وطنية رقم (...), مالك (مؤسسة ... للمواد الغذائية)، سجل تجاري رقم (...), ضد المدعى عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، فيما يتعلق بالأعوام من 1434هـ إلى 1439هـ، وفقاً لما ورد في الأسباب.

ثانياً: إثبات انتهاء الخلاف فيما يتعلق بالربط الزكوي التقيري لعام 1440هـ.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حدثت الدائرة يوم الخميس الموافق 10/06/2021م، موعداً لتسليم نسخة القرار.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،